رؤية مصر 2030

إستراتيجية
النيابة العامة
للتحول الرقمى

نحو مستقبل
متطور
للعدالة الناجزة

إهداء

بسعيٍ صادقٍ وتحمُّلٍ للأمانةِ والمسئوليةِ
نهديكم وثيقةَ
بموجز إستراتيجيةِ النيابةِ العامةِ
للتحول الرقمي

النائب العام لجمهورية مصر العربية
المستشار / حمادة الصاوي

رؤيتُنا 1

نيابةٌ عامةٌ بلا أوراقٍ
ونموذجٌ عالميٌّ في التحولِ الرَّقْميِّ

رسالتُنا 2

النيابةُ عنِ المجتمعِ وتمثيلُه وإيتاؤه حقوقَه وإظهارُ الحقائقِ بالأدلَةِ والبراهينِ ومباشرةُ الدَّعوَى الجنائيةِ إرساءً للعدالةِ الناجزةِ وتحقيقًا للأمنِ القوميِّ الاجتماعيِّ؛ وذلك بالِاستخدامِ الأمثلِ لتقنياتِ التحولِ الرقْميّ.

قيمُنا 3

قوةٌ وريادةٌ بعلمٍ ومعرفةٍ .. هيبةٌ ووقارٌ بحِلْمٍ وتواضعٍ
استعمالٌ للسلطةِ دونَ إفراطٍ أو تفريطٍ ..
نزاهةٌ وحيادٌ دونَ ميلٍ أو هوًى
ترفّعٌ وزهدٌ لأداءِ الرسالة
متمسكينَ في كلِّ ذلك بميثاقِ القضاءِ

النيابة العامة المصرية

الاستقلالية لا تعني الانعزال

كلمة المستشار
حماده الصاوي

أولى الخطوات الفعالة نحو التحول الرقمي هي الإلمام الصحيح بحقيقة مفهومه

إنَّ «النيابةَ العامةَ المصريَة» تُولي اهتمامًا خاصًا للارتقاء بأدائها وأعمالها على كافةِ المستوياتِ، ولذا كانَ لزامًا عليها في ظلِ مُستحدَثات هذا العصْر وما يَشهُدُه من طَفْرةٍ مُتعاظمَةٍ في التكنولوجيا أنْ تَمضيَ قُدُمًا في مسيرتِها نَحوَ التحوُّلِ الرَّقميِّ بوَصفِه ضرورةً عاجلةً وواجبَ العَصْرِ لتوطيدِ إرساءِ مبادئِ العدالةِ الناجزةِ، بتحديثٍ وتحسينِ أعمالِها وتعزيزِ الابْتكارِ فيها وتلبيةِ حاجاتِ وأولوياتِ جُمهورِ المواطنينَ، تلكَ المسيرةُ التي بدأْناها منذُ تَحمُّلِنا المسئوليةَ والأمانةَ؛ مسئوليةَ النيابةِ عنْ هذا المجتمعِ وأمانةَ رعايةِ مصالحِه وإيتائِه حقوقَهُ، مُواكبينَ في ذلكَ سياسةَ الدولةِ المصريَّةِ في التحوُّلِ الرَّقميِّ، ومُتكاملينَ مع مُؤسَّساتِها الوطنيَّةِ المَعْنيَّةِ بإنفاذِ القانونِ في إطارِ رُؤيةِ مصرَ ٢٠٣٠. «فالنيابةُ العامةُ» وإنْ كانتْ تَتمتَّعُ باستقلاليتِها بصفتِها شُعبةً منْ شُعبِ القضاءِ وجُزءًا لا يَتجزَّأُ منَ ولايتِه، فَهيَ بلا شكٍّ جُزءٌ أصيلٌ منْ كيانِ وبُنيانِ هذهِ الدولةِ العريقةِ؛ فاستقلاليَّةُ «النيابةِ العامةِ» لا تَعْني عُزلتَها عنْ سائرِ المؤسساتِ والسلطاتِ، أو انعزالَها عن المساهمةِ في تحقيقِ أهدافِ وأمانيِ تلكَ الأمَّةِ، وإنَّما استقلاليَّتُها في اتِّخاذِ قراراتِها ومباشرةِ أعمالِها القضائيةِ تحقيقًا لمبادئِ العدلِ والمساواةِ التي هي من أبرزِ سماتِ العملِ القضائيِّ المصريِّ، فإنَّ المتأملَ «للنيابةِ العامةِ» واختصاصاتِها يُدركُ أنها بَرْزخٌ حقيقيٌّ بينَ السلطاتِ الثلاثِ في الدولةِ المصريةِ.

الوعيُ بالمفهومِ الصحيح

ولقدْ أدركْنا أنَّ أُولَى الخُطوات الفعالةِ نحوَ التحولِ الرَّقميِّ -كوسيلةٍ للارتقاءِ- هيَ الإلمامُ الصحيحُ بحقيقةِ مفهومِهِ دونَ التَّشدُّقِ بعباراتٍ مُجملةٍ أو مُبهمةٍ، فالتحولُ الرقميُّ يَبدأُ باستخدامِ التكنولوجيا الحديثةِ في إدخالِ البياناتِ والمعلوماتِ ومعالجتِها رقميًا وتحليلِها؛ لتتحولَ ثقافةُ المؤسسةِ، وتتغيرُ هيئتُها وآليةُ العملِ بها كليًا؛ منْ أجلِ الارتقاءِ بها، وتيسيرِ وتحسينِ تقديمِ أعمالِها وخدماتِها وسرعةِ إنجازِها، ومكافحةِ مختلفِ صورِ الفسادِ ودعمِ اتخاذِ القرارِ، وتحقيقِ الربطِ الداخليِّ الشاملِ، علاوةً على التكاملِ الفعّالِ مع باقي الأجهزةِ والمؤسساتِ، كلٌ ذلكَ لتأمينِ حياةٍ كريمةٍ للمجتمعِ المصريِّ.

الخطواتُ الأولى

وإنَّ المُدركَ لحقيقةِ مفهومِ التحولِ الرَّقميِّ على هذا النحوِ يوقنُ أنَّ السبيلَ للوصولِ إليه وتحقيقِه لا يَتأتَّى إلا بتخطيطٍ موضوعٍ على أساسٍ علميٍّ، وعلى ذلكَ فقدِ اتَّبعنا أسلوبًا علميًا في هذا المجالِ من خلالِ خُطوات حثيثةٍ جادةٍ، بإنشاءِ إدارةٍ مُتخصصةٍ؛ لإدارةِ أعمالِ التحولِ الرقميِ، وتعيينِ خبيرٍ رَقميٍّ لها لتقديمِ الاستشاراتِ الفنيةِ التِّقْنيَّةِ فيما تُنفذُهُ منْ أعمالٍ وما تَسْعى لتحقيقِه، فضلًا عنْ الاستعانةِ بأهلِ الخبرةِ الوطنيينَ والدوليينَ، ودعمِ تهيئةِ البنيةِ الأساسيةِ ورفعِ كفاءةِ المنشآتِ وتوفيرِ اللوجستياتِ التِّقْنيَّةِ اللازمةِ، والاهتمامِ الجادِّ بتغييرِ ثقافةِ أعضاءِ وموظفي النيابةِ العامةِ والمتعاملينَ معها والمتقاضينَ بالتحولِ منَ النظامِ الورقيِّ إلى الرَّقميِّ وتبديدِ مقاومتِه؛ والتوجيهِ بضرورةِ إشراكِ كافةِ أعضاءِ النيابةِ العامةِ وموظفيها في تلكَ الخُطوات والاستماعِ إلى حاجاتِهم وأولوياتِهم لتيسيرِ أعمالِهم ممَّا سينعكسُ بدورِه بالتيسيرِ على المواطنينَ، كلُ ذلكَ في إطارِ تعاونٍ حَثيثٍ مُثمرٍ معَ مختلفِ المؤسساتِ الوطنيةِ.

إستراتيجيةٌ علمية

ولذا فقدْ وجَّهنا بتدشينِ إستراتيجيةٍ شاملةٍ متكاملةٍ للتحولِ الرقميِّ في «النيابةِ العامةِ» كانتْ وليدةَ مُباحثاتٍ ومناقشاتٍ مثمرةٍ على مدارِ العامِ المنقضي؛ استكمالًا لما سبقَ أنْ بدأْناه منْ خُطواتٍ في هذا المجالِ، ومُواكبةً لرؤيةِ التحولِ الرقميِّ للدولةِ المصريةِ والرؤيةِ الدوليَّةِ في هذا الشأنِ، وعلى ذلكَ فقدْ شكَّلْنا فريقًا مُدربًا تمَ اختيارُهُ على أساسٍ علميٍّ لبحثِ أفضلِ الممارساتِ الوطنيةِ والدوليَّةِ لوضعِ الإستراتيجياتِ في التحولِ الرقميِّ، واستمعْنا إلى الجهاتِ الوطنيةِ المتخصصةِ في ذلكَ حتى لا نكونَ بمَعْزلٍ عنها وعنِ الدولةِ المصريةِ في تخطيطِها الإستراتيجيِّ؛ وكانَ أولُها «أكاديميةُ ناصرَ للعلومِ العسكريةِ» بما فيها من عقولٍ نيرةٍ وخبراتٍ متراكمةٍ، علاوةً على خبراتٍ وطنيةٍ أخرى في هذا الشأنِ من الشبابِ والشيوخِ، فضلًا عنْ عقدِ مؤتمراتٍ بتقنيَّةِ الاجتماعِ عنْ بُعدٍ معَ خبراءَ دوليينَ للاستفادةِ من خبرتِهم ورؤيتِهم المقارنةِ في ذلكَ لاستبانةِ ما حققوهُ بالفعلِ على أرضِ الواقعِ وما واجهُوه من تحدياتٍ وكيفيةِ تذليلِها.

تحليلٌ وتخطيطٌ دقيق

ولقدْ كانَ قِوامُ هذهِ الإستراتيجيةِ الأساسيُّ هو كيفيةُ استخدامِ إمكاناتِنا المتاحةِ لتحقيقِ هدفٍ واضحٍ محدَّدٍ في مدةٍ زمنيةٍ محددةٍ، وذلكَ من خلالِ تحليلِ الوضعِ الراهنِ في «النيابةِ العامةِ» بشفافيةٍ وصدقٍ ومطابقةٍ للواقعِ لتحديدِ نقاطِ الضعفِ والتهديداتِ الخارجيةِ التي تَعوقُنا عنِ استكمالِ مسيرتِنا نحوَ التحولِ الرقميِّ، جنبًا إلى جنبٍ معَ تحديدِ نقاطِ القوةِ والفُرصِ الخارجيةِ التي يمكنُ «للنيابةِ العامةِ» أنْ تَرتكزَ عليها في التغلبِ على نقاطِ الضعفِ المحددةِ وتفادي تلكَ التهديداتِ المحتملةِ؛ وهوَ الأمرُ الذي أفرزَ سياساتٍ إستراتيجيةً تَعتمدُ على خمسِ ركائزَ أساسيةٍ في مجالاتِ القيادةِ والإدارةِ، والوعيِ، والقدرةِ والإمكاناتِ، والابتكارِ والإبداعِ، وأخيرًا في مجالِ التكنولوجيا؛ حتى تتمكنَ «النيابةُ العامةُ» من تحقيقِ أهدافِ إستراتيجيةٍ واضحةٍ وموقوتةٍ وممكنةِ التحقيقِ وقابلةٍ للقياسِ ومرتبطةٍ ببعضِها البعضِ؛ والتي تتكاملُ لتحقيقِ الهدفِ الإستراتيجيِّ العامِّ «للنيابةِ العامةِ» في التحولِ الرقميِّ؛ لبلوغِ أقصى غاياتِها في أداءِ رسالتِها.

مُستقبلٌ لأجيالٍ قادمة

وإننا لما تتبعْنَا منشأَ علمِ التخطيطِ الإستراتيجيِّ وجدْنا غايتَه حفظَ الأرواحِ والأوطانِ؛ فأعملْنا رُوحَ القياسِ لنهتديَ بما يُنيرُ لنا الطريقَ نحوَ غايةٍ منشودةٍ مضمونةِ النجاحِ هي الثمرةُ الحقيقيةُ للتحولِ الرقميِّ؛ وهو واجبُ هذا العصرِ لا جدالَ.

وإننا إذ نعلنُ إطلاقَ «النيابةِ العامةِ» لإستراتيجيتِها للتحولِ الرقميِّ؛ فإنَّنا نَنشُدُ بهذا العملِ المتبعِ خُطواتٍ صحيحةً ثابتةً لهذا الجيلِ منَ «النيابةِ العامةِ» والأجيالِ اللاحقةِ؛ خُطواتٍ مدروسةً واضحةً؛ نحوَ مستقبلٍ مغايرٍ لما ألفْنَاهُ على مرِّ الزمانِ، مستقبلٍ أمثلَ «للنيابةِ العامةِ المصريةِ»، نحوَ مستقبلٍ متطورٍ للعدالةِ الناجزةِ حيثُ لا عودةَ فيه إلى الوراءِ؛ استمرارًا لمسيرةِ العطاءِ والارتقاءِ.

حفظَ اللهُ الوطنَ

النائب العام
لجمهورية مصر العربية

ننشد بهذا العمل خطواتٍ راسخة لهذا الجيل من النيابة العامة والأجيال اللاحقة..

لا عودة فيها إلى الوراء

الهدف

الإستراتيجيُّ العامُّ

تيسيرُ الإجراءات، وتحقيقُ العدالة الناجزة، والارتقاءُ بأداء النيابة العامة، ودعمُ اتخاذ القـــرار بها، وتعزيزُ الثقة فيها، وترســـيخُ مبادئ النزاهة والشفافيّة، ومكافحةُ الفســـاد، وتعزيزُ التكامل مع مؤسسات الدولة باستخدام تقنيات التحول الرقميّ في إطار رؤية مصر 2030.

تسعى «النيابةُ العامةُ» نحوَ بلوغِ الهدفِ الإستراتيجيِّ العامِّ من خلالِ تحقيقِ خمسةِ أهدافٍ إستراتيجيَّةٍ فرعيةٍ في خمسةِ مجالاتٍ من أعمالِ «النيابةِ العامةِ».

5 مجالات لتحقيق الهدف

1 القيادةُ والإدارةُ

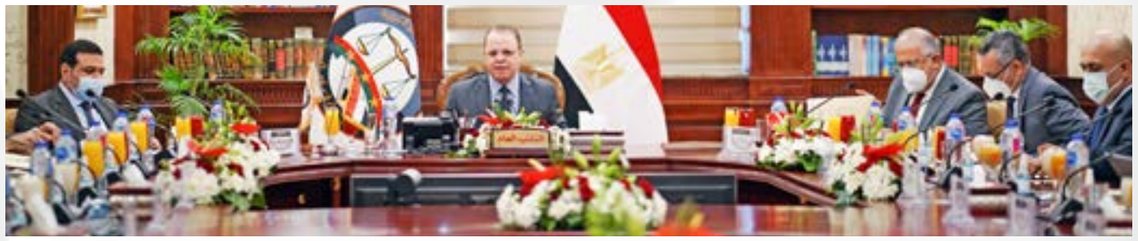

وهو يعتمدُ على ترسيخِ قيادةِ «النيابةِ العامةِ» لأهميةِ التحولِ الرَّقْميِّ فيها، والعملِ على هيكلةِ منظومتِه، وتحديدِ أدوارِ القائمينَ عليه ومسئولياتِهم؛ سعيًا لتيسيرِ الإجراءاتِ القضائيةِ من خلالِ وضعِ إستراتيجيةٍ للتحولِ الرقْميِّ على أسسٍ علميةٍ، ودعمِ العناصرِ المسئولةِ عن تنفيذِها؛ لتلبيةِ احتياجاتِ المواطنينَ وأعضاءِ النيابةِ العامةِ وموظفيها بما يُوافقُ التطورَ التكنولوجيَّ، وتفعيلِ التواصلِ معَهُمْ عبرَ القنواتِ الرقْميَّةِ المُختلفةِ ووسائلِ التواصلِ الاجتماعيِّ المُستحدَثةِ.

2 الوعيُ

وهو يعتمدُ على نشرِ وتعميمِ ثقافةِ التحولِ الرقْميِّ بمفهومِه الصحيحِ لدى المواطنينَ وأعضاءِ النيابةِ العامةِ وموظفيها، لرفعِ الوعيِ لديهم وتشجيعِهم على الانخراطِ في المشروعاتِ والمبادراتِ الرقْميَّةِ بما يُلبِّي احتياجاتِهم، وتحفيزِهم على مواجهةِ مقاومةِ التغييرِ من النظامِ الورقيِّ إلى الرقْميِّ، وإحاطتِهم بمخاطرِ التكنولوجيا لتفاديها.

3 القدرةُ والإمكانَاتُ

وهو يَعتمدُ على الاستخدامِ الأمثلِ لقدراتِ وإمكاناتِ «النيابةِ العامةِ» للنهوضِ بمنظومةِ التحولِ الرقْميِّ فيها، من خلالِ رفعِ كفاءةِ مواردِها البشريةِ لإعانتِهم على أداءِ دورِهم وتحمُّلِ مسئولياتِهم؛ باستمراريَّةِ تدريبِ أعضائِها وموظفيها والفنيينَ المُتخصصينَ وفْقَ مناهجَ علميةٍ متطورةٍ، ودوامِ تحفيزِهم وتشجيعِهم، وتأكيدِ ضرورةِ توثيقِ إجراءاتِ منظومةِ التحولِ الرقْميِّ ومراجعتِها دوريًا، وتوفيرِ الدعمِ الماليِّ اللازمِ لها.

4 الابتكارُ والإبداعُ

وهو يعتمدُ على دعمِ الابتكارِ والإبداعِ في استخدامِ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتصالاتِ؛ لتطويرِ وتيسيرِ دورةِ عملِ «النيابةِ العامةِ» في ضوءِ أحكامِ القانونِ، وتقديمِ الخدماتِ الرقْميَّةِ المُستحدثةِ للمواطنينَ بعدَ تحديدِ حاجاتِهم وأولوياتِهم منها، بحيثُ تكونُ تطلعاتُهُم وأمانيهم هي الهدفُ الأسْمَى من منظومةِ التحولِ الرقْميِّ في «النيابةِ العامةِ».

5 التكنولوجيا

وهو يعتمدُ على توفيرِ البنيةِ التحتيةِ ومُستلزماتِ التشغيلِ والأنظمةِ والبرامجِ والتطبيقاتِ الرقْميةِ المُتكاملةِ؛ لدعمِ مجالاتِ العملِ في منظومةِ التحولِ الرقْميِّ «بالنيابةِ العامةِ» من خلالِ التخطيطِ الأمثلِ لاستخدامِ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتصالاتِ، وتوفيرِ الدعمِ التقنيِّ لها، وضمانِ أمنِها وسلامتِها، وتوفيرِ قناةِ اتصالٍ موحدةٍ بالمواطنينَ وأعضاءِ النيابةِ العامةِ، وتحقيقِ التكاملِ التكنولوجيِّ مع مؤسساتِ الدولةِ المعنيةِ بإنفاذِ القانونِ، بما يوافقُ المعاييرَ الدوليةَ دعماً لسهولةِ وسرعةِ تقديمِ الخدماتِ الرقْميَّةِ.

الأهدافُ الإستراتيجيةُ الفرعيةُ

1 في مجالِ القيادةِ والإدارةِ

الهـدف الإستراتيجيُّ:

هيكلةُ منظومةِ التحولِ الرَّقْمـيِّ «بالنيابةِ العامة»، ووضعُ منهجيَّـةٍ علميّةٍ لإدارةِ المشـروعاتِ الرقْميـةِ بها، وتعظيمُ الاستفادةِ من الموارِدِ البشريةِ في ذلك المجالِ.

النتائجُ المرجوُّ تحقيقُهَا مِن هذَا الهدفِ:

- تنظيمُ العملِ في مجالِ التحولِ الرقْميِّ داخلَ «النيابةِ العامةِ» وفْقَ أسسٍ علميةٍ بتحديدِ الأدوارِ والمسئولياتِ والتخصصاتِ.
- امتلاكُ «النيابةِ العامةِ» أنظمةً وبرامجَ وتطبيقاتٍ رقْميةً تُلبّي حاجاتِ مُستخدميها وفْقَ أحدثِ الأساليبِ الرقميةِ المتاحةِ.
- إلمامُ مُستخدمي تطبيقاتِ وبرامجِ «النيابةِ العامةِ» بمميزاتِها وخصائصِهَا بما يُعزّزُ انتشارَهَا ويُعظّمُ أوجهَ الاستفادةِ بها.
- اختصارُ دورةِ العملِ «بالنيابةِ العامةِ» تيسيرًا على المواطنينَ والأعضاءِ والموظفينَ.
- رفـعُ كفـاءةِ الجهـازِ الإداريِّ «بالنيابـةِ العامـةِ».

2 في مجالِ الوعيِ

الهـدف الإستراتيجيُّ:

توعيـةُ المواطنينَ والأعضـاءِ والموظفيـنَ بالتحولِ الرقْميِّ في «النيابةِ العامةِ».

النتائجُ المرجوُّ تحقيقُهَا مِن هذَا الهدفِ:

- ترسيخُ المفهومِ الحقيقيِّ للتحولِ الرقْميِّ ومميزاتِه لدى الكافَّةِ.
- الاستخدامُ الأمثلُ لوسائلِ التواصلِ الاجتماعيِّ مع الكافَّةِ.
- التوجُّهُ نحوَ تفعيلِ النظامِ الرقْميِّ عِوَضًا عن الورَقِيِّ.
- تطوُّرُ آلياتِ التحقيقِ وجمعِ الأدلةِ الرقْميَّةِ «بالنيابةِ العامةِ».
- الحدُّ منْ مخاطرِ استخدامِ الوسائلِ الرقْميَّةِ.

اتساعُ انتشارِ تطبيقاتِ وبرامجِ «النيابةِ العامةِ» الرقميةِ، وإسهامُهَا في الحدِّ منَ التعاملِ مع الموظفينَ ومكافحةِ الفسادِ.

5
أهداف
لتحقيق الهدف الإستراتيجي العام

3 في مجالِ القدرة والإمكاناتِ

الهـدف الإستراتيجيُّ:

تطويـرُ منظومـةِ التحـولِ الرقْمـيِّ «بالنيابـةِ العامـةِ»، وتوفيـرُ بيئةِ عَمَلِها، ورفـعُ كفاءةِ العامليـنَ عليها ضمانًا لاستدامَتِهَا.

النتائجُ المرجوُّ تحقيقُهَا مِن هذَا الهدفِ:

- الاستثمارُ الأمثلُ لموارد «النيابةِ العامة» البشريةِ والماديةِ في التحولِ الرقْميِّ.
- توفيرُ بيئةِ العملِ الرقْميّةِ المُناسِبَةِ «بالنيابةِ العامة».
- ضمانُ سلامةِ الأنظمةِ والتطبيقاتِ والبرامجِ الرقْميَّةِ «بالنيابةِ العامة».
- الاستفادةُ القُصوَى منَ المنظوماتِ والتطبيقاتِ الرقْميّةِ داخلَ «النيابةِ العامةِ» وخارجَهَا.
- استدامةُ أعمالِ التحولِ الرقْميِّ «بالنيابةِ العامةِ».

4 في مجالِ الابتكارِ والإبـــداعِ

الهـدف الإستراتيجيُّ:

تطويرُ دورةِ العملِ الإجرائيَّةِ «بالنيابةِ العامةِ» وسُـبلِ التواصـلِ معَهـا تيسـيرًا علـى المواطنيـنَ والأعضاءِ والموظفينَ.

النتائجُ المرجوُّ تحقيقُهَا مِن هذَا الهدفِ:

- تحديـثُ وتطويـرُ دورةِ العملِ «بالنيابَةِ العامةِ» فى صـورةٍ رقْميَّـةٍ.
- تلبيةُ أولوياتِ وحاجاتِ المواطنينَ وأعضاءِ النيابةِ العامةِ وموظفِيها منَ خلالِ خِدْماتِهَا وتطبيقاتِهَا الرقْميَّةِ.
- تحقيقُ التواصلِ الرقْميِّ الفعَّالِ فى «النيابةِ العامةِ» بالداخلِ والخارجِ.
- دعمُ الابتكارِ والتطويرِ في كافَّةِ أعمالِ «النيابةِ العامةِ».
- مساهمةُ الكافّةِ في الابتكارِ لتطويرِ أعمالِ «النيابةِ العامةِ الرقْميَّةِ».

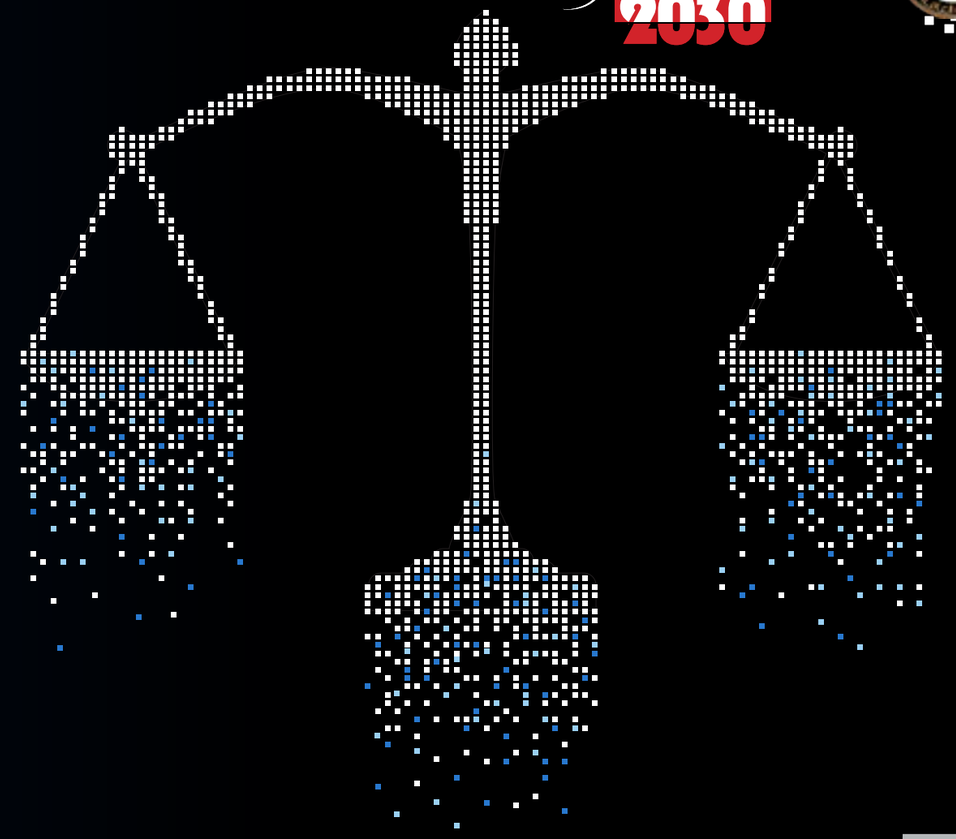

5 في مجالِ التكنولوجيا

الهـدف الإستراتيجيُّ:

تطويرُ ونشـرُ وتأمينُ وتكاملُ المنظـومـاتِ الرقْميّـةِ فـي «النيابةِ العامةِ» مُواكبـةً مع خُطَّـةِ الدّولـةِ في التحوُّلِ الرقْميِّ.

النتائجُ المرجوُّ تحقيقُهَا مِن هذَا الهدفِ:

- تطويرُ واستحداثُ المنظومةِ الرقْميّةِ «بالنيابةِ العامةِ» وفْقَ المعاييرِ الدّوليةِ.
- تأمينُ البياناتِ والمعلوماتِ داخلَ «النيابةِ العامةِ».
- نشرُ المنظومةِ الرقْميَّةِ «للنيابةِ العامةِ» في كافَّةِ أنحاءِ الجُمهوريّةِ.

سياسات تحقيق الأهداف الإستراتيجية

سياسات مجال القيـادةُ والإدارةُ

- إنشاءُ «إدارة نُظُم المعلومات والتحولِ الرقْميِّ» بإدارَةِ النيابَاتِ بمَكتَبِ النائبِ العامِّ.
- الاعتمادُ فى مجالِ نُظُم المعلوماتِ والتحولِ الرقْميِّ على الخُبراءِ المُتخصصينَ والأُسسِ العلميَّةِ.
- تحديدُ أوجُه الاستفادَةِ منَ الأنظمَةِ والبرامج والتطبيقاتِ والوسائلِ الرقْميّةِ قبلَ تَصميمِهَا، وتصنيفُهَا حسَبَ حاجاتِ وأولويَاتِ مُستخدميهَا ومُتلَقي الخدماتِ الرقْميَّةِ ومَدَى تأثيرِهَا لَديهم ولَدى المُؤسسَةِ.
- وضعُ منهجيةٍ للإعلانِ عن التطبيقاتِ والبرامجِ التي تُقدّمُهَا «النيابةُ العامةُ» للمواطنَينَ ولأعضائِهَا وجهازِهَا الإداريِّ.
- توثيقُ دَوْراتِ العمَلِ بالنيابَاتِ في إطارِ التحولِ الرقْميِّ.
- توزيعُ الموظفينَ فى العَمَلِ وفقًا لمؤهلاتِهم وقُدُراتِهمُ الرقْميَّةِ.

سياسات مجالِ الوعـِي

- نشرُ الوعي بمفهوم التحول الرقْميِّ وأهدافه بينَ المواطنينَ والأعضاءِ والجهازِ الإداريِّ «بالنيابة العامة» وبيانُ مميزاتِه عنِ النظامِ الورقيِّ وفْقَ منهجٍ علميٍّ.
- نشرُ الوعي بأهميَّة التواصل الاجتماعيِّ الفعَّال معَ المواطنينَ بينَ أعضاءِ النيابَة العامة وجهازِهَا الإداريِّ.
- نشرُ الوعي بوسائل أمن المعلومات الرقْميّة ومَخاطر إغفالِهَا بينَ أعضاءِ النيابةِ العامةِ وجهازِها الإداريِّ.
- توعيةُ المواطنينَ بمميزاتِ وفوائد البرامج والتطبيقاتِ الرقْميَّة الَّتي تُقَدمُهَا «النيابةُ العامةُ».
- تدريبُ أعضاءِ النيابةِ العامةِ على آلياتِ وأدواتِ جمعِ الأدلةِ الرقْميَّة.

سياسات مجالِ القدرة والإمكَانات

- الاستعانةُ بالخُبراءِ المتخصصينَ في مجالِ تحليلِ وتوثيقِ وتطويرِ وإدارةِ الأنظمةِ الرقْميَّة ومستلزماتِ تشغيلِهَا «بالنيابةِ العامة»، وتحديدِ الأولوياتِ منها لوضعِ ضوابطِ أوجهِ الإنفاقِ عليها.
- تدريبُ كافَّة الأعضاءِ والموظفينَ - بالاستعانَة بالخبراءِ والمتخصصينَ- على استخدامِ المنظوماتِ والتطبيقاتِ الرقْميّة ومراقبتِهَا والإشرافَ عليْها، وعلى وسائلِ تكنولوجيا المعلوماتِ وفْقَ مناهجَ علميَّةٍ مُعْتمدةٍ.
- توفيرُ بيئةِ العملِ المناسبَة للأعضاءِ والموظفينَ وبما يكفُلُ سلامَةَ مُستلزَماتِ التشغيلِ واستدامتِهَا.
- إنشاءُ قاعدةِ بياناتٍ للأصولِ ومستلزَماتِ التشغيلِ الرقْميَّةِ ومراقبتُهَا وتحديثُهَا بشكلٍ دَوْريٍّ.
- تطويرُ أعمالِ البنيةِ التَّحْتيةِ والشبكاتِ «بالنيابةِ العامَة».
- تعظيمُ مواردِ «النيابةِ العامة» لاستدامةِ أعمالِ التحولِ الرقْميِّ بها.

سياسات مجالِ الابتكـارِ والإبـداع

- توثيـقُ واختصـارُ دورة العمـل المستنديَّة «بالنيابَة العامَّة» لرَقمَنتِهَا وإيجـادُ سـُبُلٍ لرَقَابتِهـَا.
- استخدامُ الأساليب العلميـة لحَصْـر أعمال «النيابة العامة» وتحديد ما لَهُ أولويـةٌ فى رَقمنَتِه.
- تطويرُ موقع «النيابة العامة» وتوفيرُ قنوات رقْميَّة مستحدَثة للتواصل بينَ المواطنينَ والأعضاءِ والجهازِ الإداريِّ.
- تخصيصُ قناة رقْميَّة لتلقي الأفكارِ والمقترحات المُبداة منَ الأعضاءِ والموظفينَ والمواطنينَ فى مجالِ التحولِ الرقْميِّ.

سياسات مجالِ التكنـولوجيا

- إنشاءُ تطبيق داخليٍّ مُؤمَّن لتفعيل التواصل الرقْميِّ بينَ أعضاءِ النيابَة العامة وجهازِهَا الإداريِّ وفْقَ أسسٍ علميَّةٍ.
- تشغيلُ وتطويرُ وتأمينُ وتكاملُ المنظومات الرقْمية بما يتوافقُ معَ المعايير الدولية والسياسات التقنية المعتمدة.
- نشرُ مستلزمات تشغيل الأنظمة الرقْمية على كافَّة أنحاء الجمهورية بالتزامُن معَ مراحل تنفيذ خُطَّة الدولة في التحوّل الرقْميِّ لإنفاذ القانون.
- حصرُ مُعوِّقات تفعيل التوقيع الإلكترونيِّ «بالنيابة العامة» وبحث وضع آليات لتَخطِّيها مع المؤسسات الرسْميَّة المَعنيَّة بالدولة.

آلياتُ تنفيذِ الإستراتيجيةِ:

إيضاحُ الإستراتيجيةِ للمَعنيّينَ بتنفيذِها؛

- شرحُ بنودِ الإستراتيجيةِ وتَبسيطُهَا تَوضيحًا لأهدافِهَا المرجوِّ تحقيقُهَا.
- عقدُ دَوْراتٍ تدريبيةٍ مُتخصصةٍ في كيفيةِ وضعِ الخُطَطِ والبَرامجِ التَّنفيذيةِ، ومتابَعتِهَا، والإشرافِ عليهَا، وقياسِ مُؤشّراتِ الأدَاءِ بها.
- تعميمُ المادةِ العلْميّة بالدَّوْراتِ التدريبيةِ على كافَّةِ أعضاءِ النيابةِ العامَةِ، لتعزيزِ الاهتمَامِ بتنفيذِ الإستراتيجيةِ وللمساهمَةِ في نَشْرِ الوعيِ بالتحوّلِ الرقْميِّ.

الالتزام

باتباعِ الأسلوبِ العلمي في التنفيذِ كما التخطيط

وضعُ الخُطَطِ والبرامجِ التنفيذيـةِ:

- وضعُ كلِّ جهةٍ مَعنيَّةٍ بالتنفيذِ الخُططَ التنفيذيةَ الموقوتةَ لتحقيقِ الأهدافِ، وعرضُهَا على لجنةِ وضعِ الإستراتيجيةِ لدراسَتِهَا واعتمادِهَا قبلَ بَدْءِ تنفيذِهَا.
- وضعُ العاملينَ بجهاتِ التنفيذِ برامجَ تشغيلٍ يوميةٍ وأُسبوعيةٍ وشهريةٍ فى ضوْءِ الخُططِ التنفيذيةِ المعتمدةِ ضمانًا لتكامُلِ كافةِ الأعمالِ.

تحديدُ المدَى الزمنيِّ لتنفيذِ الإستراتيجيةِ:

تنفيذُ الإستراتيجيةِ فى غُضُونِ
ثلاثِ سنواتٍ تبدأُ منْ أولِ أكتوبرَ ٢٠٢١م.

تنفيذُ السياساتِ العامةِ بالإستراتيجيةِ
علـى ثـلاثِ مُدَدٍ زمنيَّـةٍ:

مَدًى زَمَنيٌّ قريبٌ	مدًى زمنيٌّ متوسطٌ	مدًى زمنيٌّ بعيدٌ
سنةٌ واحدةٌ	سنتان	ثلاثُ سنوات
حتَّى نهايةِ سبتمبرَ ٢٠٢٢	حتَّى نهايةِ سبتمبرَ ٢٠٢٣	حتَّى نهايةِ سبتمبرَ ٢٠٢٤

إستراتيجية
النيابة العامة
للتحول الرقمى

مسيرة عطاء و ارتقاء